مترجم

الرهانات الجيوسياسية حول الطاقة في شرق المتوسط

المصدر: مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير

تاريخ الإصدار: 13 حزيران / يونيو 2022

مترجم

الرهانات الجيوسياسية حول الطاقة في شرق المتوسط

13 حزيران 2022

مقدمة:

نشر الموقع البحثي الفرنسيles Cles du Moyen Orient ، بحثا مفصلاً تناول فيه الرهانات الاستراتيجية والجيوسياسية حول الطاقة في شرق المتوسط وقد قسم البحث الى جزأين أساسيين:

الجزء الأول: الرواسب الهيدروكربونية الواعدة.

الجزء الثاني: المناورات الجيوسياسية والمناورات المضادة في شرق البحر الأبيض المتوسط.

الجزء الأول: الرهانات الجيوسياسية حول الطاقة في شرق البحر المتوسط: الرواسب الهيدروكربونية الواعدة.

في مقال نشره الموقع الايطالي المتخصص بمجال النفط (ENI)، أشار فيه الى أنّ " شرق البحر الأبيض المتوسط هو بحر الغاز". من هذا المنطلق يمكن القول انّ شرق البحر الأبيض المتوسط هو في الواقع مسرح لسباق حقيقي على الهيدروكربونات من جانب دول البحر الأبيض المتوسط المعنية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وإذا كان وجود تركيا أو قبرص في المعادلة أمرًا غير مفاجئ، فإن وجود ليبيا أو حتى إيطاليا يثير مزيد من الأسئلة.

يحدث هذا السباق بشكل لا مفر منه على خلفية التنافس العميق بين مختلف اللاعبين الدوليين والاقليميين الذين يلجؤون إلى التحالفات والذين يتباهون بقواتهم العسكرية من أجل تحقيق أقصى استفادة من الموقف.

بينما أعلنت تركيا عن نشر طائرات مقاتلة بدون طيار في المنطقة ، والتزمت الرئاسة الفرنسية لأثينا بإرسال سفن تابعة للبحرية الفرنسية لدعم القوات اليونانية المتمركزة في بحر إيجه، سعت هذه الدراسة إلى تشريح خصوصيات وعموميات أزمة الطاقة في المنطقة من أجل فهم أفضل لمدى التصعيد الدبلوماسي والأمني في شرق المتوسط، وحساسية الموضوع بالنسبة لمختلف الدول المشاركة في هذا الصراع.

1. تقديرات احتياطي النفط والغاز في شرق المتوسط

احتياطيات الغاز في الشرق الأوسط هي الأسرع نموًا في العالم منذ عام 2009 ، مما جعل المنطقة الاكثر كثافة للبعثات الاستكشافية: لقد قفزت احتياطيات الغاز المؤكدة بالفعل بنسبة 33.6٪ منذ عام 2009. تمثل منطقة الشرق الأوسط ، التي شكلت 31.4٪ من احتياطيات الغاز المؤكدة في العالم عام 2000 ، 40.4٪ الآن.

يصعب الحكم على قضية شرق البحر الأبيض المتوسط، لأسباب فنية وعلمية. في عام 2000، على سبيل المثال، قدرت هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية أن احتياطيات الغاز يجب أن تكون حوالي 2715 مليار متر مكعب. بعد عشر سنوات قامت هذه اللجنة نفسها بمراجعة تقديراتها بالكامل وقررت أن المنطقة يجب أن تحتوي بدلاً من ذلك على 5765 مليار متر مكعب من الغاز.

من ناحية أخرى، يظهر النفط أقل وعودًا من الغاز في شرق البحر الأبيض المتوسط: عالميًا، بالنسبة لجميع مياه البحر الأبيض المتوسط، يمثل إنتاج النفط أقل من 6 ٪ من الإنتاج العالمي في عام 2011. وقدرت دراسة أجرتها هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية في عام 2010 أن احتياطي النفط في حوض بلاد الشام بلغ 1.7 مليار برميل، ولو صحت هذه التقديرات، فستكون معادلة لزيادة الاحتياطيات النفطية المعروفة حاليًا في البحر الأبيض المتوسط بنسبة 70٪. ومع ذلك، فإن الغالبية العظمى من الاستكشافات البحرية (أي في البحر، على عكس الاستكشافات البرية التي تتم على الأرض) أدت إلى اكتشاف رواسب الغاز الكبيرة وبنسبة عالية مقارنة بالنفط.

2. الاكتشافات الحديثة هي سبب الاهتمام الحالي بشرق البحر الأبيض المتوسط:

في حين أن الخليج الفارسي كان مركزيًا وحيويًا لإنتاج الهيدروكربونات العالمي منذ الخمسينيات من القرن الماضي، كان شرق البحر الأبيض المتوسط موضع اهتمام فقط لبضع سنوات، بعد اكتشاف العديد من حقول الغاز الواعدة بشكل خاص.

يعود الاهتمام بشرق البحر الأبيض المتوسط إلى عام 1999، عندما تم اكتشاف حقل غاز نوا قبالة سواحل الكيان الإسرائيلي المحتل. تسارعت عمليات الاستكشاف، وفي العام التالي، تم اكتشاف رواسب Mari-B ، ثم حقلي Dalit و Tamar في عام 2009 ، و Leviathan في عام 2010 ، وأخيراً ، أفروديت وتانين في عام 2011. هذا التدفق كان أصل اندفاع دول البحر الأبيض المتوسط الأخرى في حوض الشام بسبب حجم الحقل: سيحتوي هذا الحقل على ما يقرب من 18 تريليون متر مكعب من الغاز وسيكون استغلاله كافياً لتوفير الكهرباء التي يحتاجها الكيان المحتل خلال الثلاثين سنة القادمة، 600 مليون برميل من النفط ستكون موجودة أيضًا في الإيداع وستكون موضوعًا لمهام استكشافية.

تماشيًا مع حقل ليفياثان ، تميز حقل تمار أيضًا بـ 10 تريليون متر مكعب من الغاز ، تمت إعادة تقييمه على مر السنين. تمامًا مثل حقل ليفياثان، سارعت تل أبيب بأقصى سرعة لبدء استغلال هذا المستودع، وهو أمر نادر في هذا المجال الاقتصادي، بدأ بعد أقل من خمس سنوات من اكتشاف الرواسب.

الاكتشافات التي تمت منذ عام 1999 المذكورة أعلاه تتعلق فقط بالمياه الإقليمية "للكيان الإسرائيلي المحتل". تعد قبرص أيضًا واحدة من أكبر الفائزين في الاستكشافات البحرية. من أبرز حقول الغاز التي تم اكتشافها حتى الآن في المياه القبرصية ما يسمى بحقل الغاز "أفروديت" ، والذي تم اكتشافه في عام 2011 من قبل **شركة نوبل إنيرجي الأمريكية**، المسؤولة عن معظم اكتشافات الرواسب الهيدروكربونية في حوض بلاد الشام. تقدر احتياطيات حقل أفروديت حاليًا بنحو 7 تريليون متر مكعب من الغاز. بدأت نوبل إنيرجي حفر بئر جديدة في بلوك 12 في يونيو 2013 ، تاركة للحكومة القبرصية الأمل في اكتشاف ما يكفي من الغاز للوصول إلى 30 أو 40 تريليون متر مكعب من احتياطيات الغاز في المنطقة الاقتصادية الخالصة (EEZ) لقبرص .

قامت السلطات القبرصية أيضًا ببيع العديد من الكتل الاستكشافية الواقعة في المنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة لها بالمزاد العلني، والتي تم منحها في نهاية عام 2012 للعديد من الشركات متعددة الجنسيات واتحادات أخرى: وبذلك فازت **شركة إيني الإيطالية العملاقة وشركة الغاز الكورية الجنوبية (KOGAS)** بالمربعات 2 و 3 و 9 ، في حين فازت **شركة توتال الفرنسية** بالكتل 10 و 11.

اكتشاف آخر واعد للغاية في شرق المتوسط هو اكتشاف بئر أفروديت 2، على الجانب الإسرائيلي من الحدود البحرية مع قبرص. يمكن أن تأتي رواسب الغاز الطبيعي الموجودة هناك من نفس التكوين الجيولوجي لبئر أفروديت ويمكن أن تحتوي تقنيًا، وفقًا للتقديرات، على حوالي 3 مليارات متر مكعب من الغاز. إذا تبين أن أفروديت -2 متصل بأفروديت بنفس البنية الجيولوجية، فسوف يتعين على إسرائيل وقبرص، من ناحية أخرى، التوقيع على اتفاقية للتعاون.

قد تشير الاستكشافات البحرية العديدة الجارية حاليًا في الشريط الحدودي للمناطق الاقتصادية الخالصة الإسرائيلية والفلسطينية إلى وجود رواسب هيدروكربونية غنية هناك أيضًا. يُعتقد أن المياه قبالة غزة تحتوي على هيدروكربونات تقدر قيمتها بحوالي تريليون متر مكعب من الغاز. في هذا السياق، ناقشت السلطة الفلسطينية وإسرائيل في أيلول (سبتمبر) 2012 جدوى تطوير هذه الاستكشافات البحرية في جميع المياه الإقليمية الفلسطينية؛ ولم يحصل أي اتفاق الى حد الان.

كما أذنت السلطات اللبنانية، في نيسان / أبريل 2013 بتقديم عطاءات لامتلاك كتل استكشافية في المياه للبنان. من بين 52 شركة تقدمت بطلبات، تم قبول 46 شركة، وفي تشرين الثاني (نوفمبر) 2013، مُنحت الكتل إلى مختلف الفائزين، للإنتاج الذي كان المفترض انه سيبدأ في نهاية المطاف في عام 2016. كما أن المياه اللبنانية، في الواقع، لديها أيضًا شيء يجذب الشركات في قطاع الطاقة: إذا كانت احتياطيات النفط تمثل عدة مئات من ملايين البراميل، فإن الغاز هو الذي يبرز مرة أخرى في جوهره، مع ما يقرب من 25 تريليون متر مكعب من الاحتياطيات.

أما بالنسبة لسوريا، فإن التنقيب عن مياهها الإقليمية متوقف حاليًا بسبب الحرب الأهلية التي هزت البلاد منذ آذار 2011. وقد أجرت الحكومة السورية بالفعل مزادًا للكتل الاستكشافية في أوائل عام 2011، لكن في أولى حركات الاحتجاج، فضلت دمشق تأجيل إعلان الفائزين إلى كانون الأول 2011 قبل أن تقرر نهائيًا في تموز 2013 خلف الأبواب المغلقة. عقدت سوريا في أبريل 2013، محادثات طويلة مع موسكو وبكين حول الاستكشاف البحري لمياهها الإقليمية. وكان واضحا أن فرض الوجود البحري الروسي في الموانئ السورية، في اللاذقية وطرطوس على وجه الخصوص، لا يمكن تفسيره فقط بحجة التزام موسكو العسكري في سوريا.

بالنسبة لهذه البلدان التي تعتمد بشكل كبير على إنتاج الهيدروكربونات من جيرانها الشرقيين (المملكة العربية السعودية أو قطر أو العراق أو الكويت على سبيل المثال)، فإن حقيقة امتلاكها، قبالة سواحلها، لموارد قادرة على تزويدها ببعض الاكتفاء الذاتي من الطاقة سيحدّ من اعتمادها على البلدان الأجنبية، وسيأخذ بعدا استراتيجيا للغاية.

في مياه شرق البحر الأبيض المتوسط حيث لا يزال صدى الصراع التركي اليوناني في قبرص (1974) والصراع الإسرائيلي الفلسطيني أو حتى الاشتباكات في سوريا المجاورة له ، فإن اكتشاف مثل هذه الثروة الطبيعية سيؤدي حتما إلى إحياء

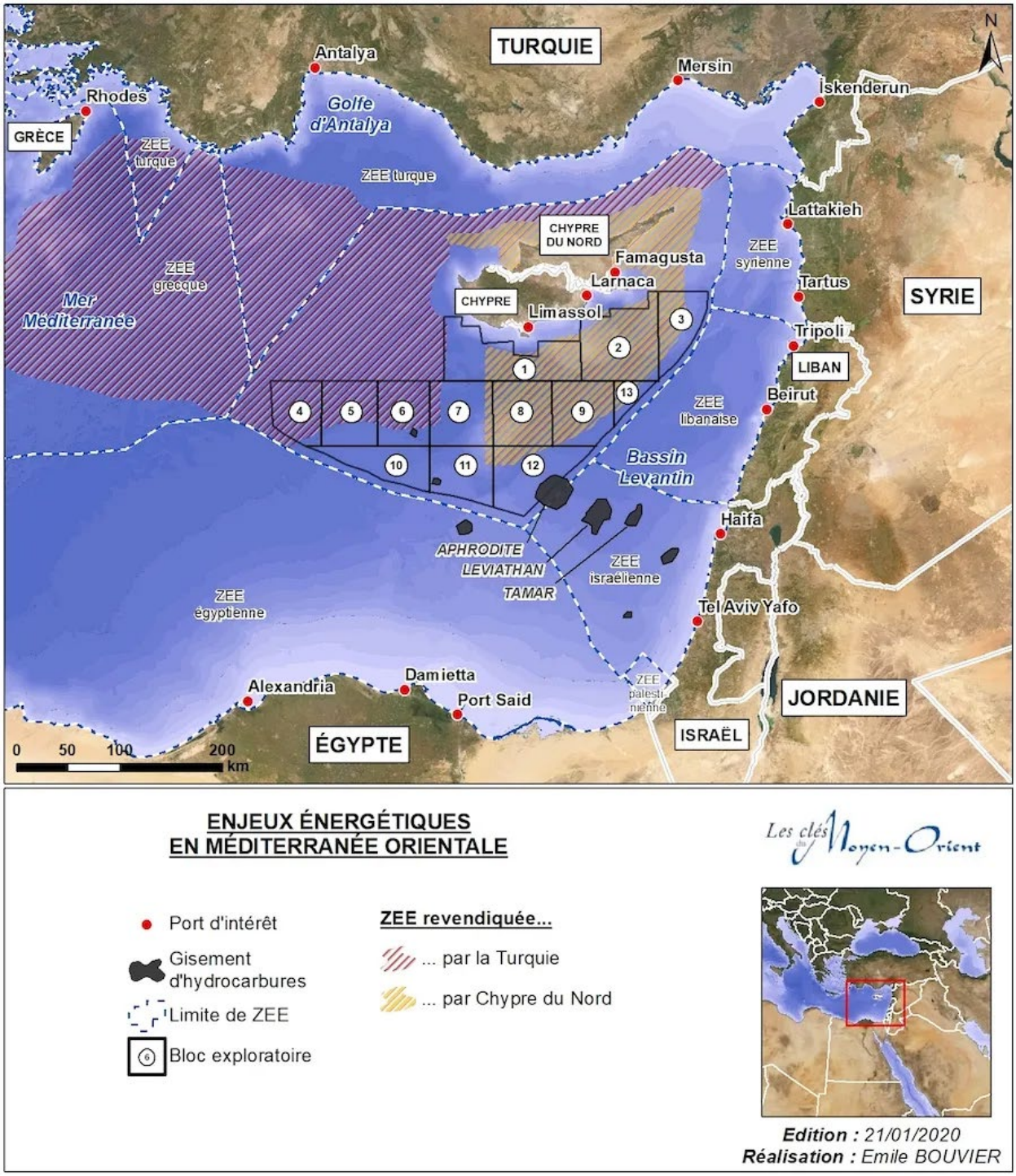

بعض التوترات الإقليمية، وبالتالي، لإنشاء مواجهات جديدة: الأمر متروك لهذه المواجهات الجديدة في شرق البحر الأبيض المتوسط.

الجزء الثاني: إنشاء ساحة جيوسياسية جديدة في الشرق الأوسط: المناورات الجيوسياسية والمناورات المضادة في شرق البحر الأبيض المتوسط

1. سلسلة أزمات

من أجل فهم خصوصيات وعموميات الأزمة الجيوسياسية - والجيواقتصادية - السارية حاليًا في شرق البحر الأبيض المتوسط بشكل أفضل، من الضروري وضع سياق للأزمة الأخيرة والتأكيد، أولاً وقبل كل شيء، على التعقيد العميق للأزمات المتعددة التي أدت إلى ما يجري حاليا من صراعات.

في الواقع، كما رأينا في الجزء الأول من هذا المقال، منذ عام 1999 واكتشاف إمكانات الطاقة القوية لحوض بلاد الشام، شرعت دول البحر الأبيض المتوسط في سباق على الهيدروكربونات، كل منها يحاول تحقيق أقصى استفادة من الوضع، مما أطلق العنان لعدد كبير من التحالفات، والتشكيك في المعاهدات، والتصعيد الأمني، وما إلى ذلك.

باختصار، هذا هو السياق الذي تدور فيه الأزمة الدبلوماسية في شرق البحر الأبيض المتوسط اليوم: تحتل مكانًا مركزيًا في المتوسط، حيث تنقسم جزيرة قبرص إلى جمهورية موالية لليونان في الجنوب، وجمهورية قبرص في الشمال الموالية لتركيا. يعود تاريخ هذا الجزء من الجزيرة إلى الغزو التركي (20 يوليو - 18 أغسطس، 1974)، الذي تم تنفيذه كرد فعل لمحاولة الانقلاب التي دبرت في 15 يوليو 1974 من قبل "دكتاتورية الكولونيل" في اليونان. أدى التدخل إلى احتلال تركيا لـ 38٪ من أراضي الجزيرة وانقسامها الجغرافي والسياسي والثقافي إلى قطبين. وعلى الرغم من الجهود المتكررة التي يبذلها المجتمع الدولي لإعادة توحيد القبرصيين، فإن المفاوضات لتحقيق هذه الغاية فشلت باستمرار.

في هذا السياق، وحتى اليوم، لا تزال التوترات بين اليونان وتركيا حادة بشكل خاص. الحوادث في البحر متكررة جدًا، كما تذكرنا محاولات خفر السواحل التركية لضرب سفن الصيد اليونانية، عندما لا يتعلق الأمر بتبادل إطلاق النار. إن العداء بين الطرفين اليوناني والتركي، بدعم من "قبرص" الخاصة بكل منهما، يحدد بالتالي نغمة السياق الجيوسياسي في شرق البحر الأبيض المتوسط.

تحاول الدول الأخرى الاستفادة القصوى من الوضع والفرص التي تمكنوا من اغتنامها. يضيق نطاق شرق البحر المتوسط، نظرًا لعدد البلدان التي لديها نافذة ساحلية هناك (تركيا، سوريا، لبنان، الكيان المحتل، الأراضي الفلسطينية، مصر، قبرص وشمال قبرص، اليونان)، جبرهم على أن يكون لديهم منطقة اقتصادية خالصة في بعض الأحيان، مسألة ضيقة جدًا في أعين قادتهم، خاصة منذ اكتشاف الرواسب الهيدروكربونية الغنية في حوض بلاد الشام.

وهكذا، فإن كل دولة في الحوض تحتفظ، إلى حد ما، بنزاع إقليمي بحري مع جارتها. هذا هو الحال، على سبيل المثال، مع إسرائيل ولبنان ، حيث يتهم كل منهما الآخر بالتعدي على حدوده. ولسبب وجيه: لم يوقع الطرفان قط اتفاقية ثنائية تحدد حدودهما البحرية المشتركة، لأن لبنان لا يعترف بإسرائيل. لم يتم استبعاد تركيا وقبرص: في حين أن الأخيرة لا تعترف بشمال قبرص وبالتالي تعتبر أن لها حقًا حصريًا في المنطقة الاقتصادية الخالصة الخاصة بها، فإن تركيا لا ترى الأمر على هذا النحو وتدعم القبرصي الشمالي الذي يدعي بدوره وجود منطقة اقتصادية خالصة. أخيرًا، تطالب أنقرة أيضًا بجزء

كبير من المنطقة الاقتصادية الخالصة اليونانية على مستوى بحر إيجه بسبب كوكبة الجزر اليونانية في المنطقة المجاورة مباشرة للسواحل التركية ، والتي تمنح المنطقة الاقتصادية الخالصة لليونان بقدر ما تُطرح من تركيا.

ينص قانون البحار ، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الموقعة في عام 1982 في مونتيغو باي (جامايكا) ، على أن المنطقة الاقتصادية الخالصة للبلدان ذات الفتحات البحرية يجب ألا تتجاوز 200 ميل بحري من خطوط الأساس (متوسط المياه عند المد المنخفض) ، أو يجب ألا يتجاوز الحافة الخارجية للجرف القاري (امتداد القارة تحت سطح المحيط) إذا كان هذا أكبر من 200 ميل بحري المذكورة سابقًا. ومع ذلك، في حالة حوض الشام، فإن التركيز الكبير للبلدان لضيق شرق البحر الأبيض المتوسط يجعل التعريف الدقيق للحدود البحرية محيرًا، وهو ما تلعبه الدول لزيادة مساحة المناورة الدبلوماسية والاقتصادية.

تعتبر المنافسات على مساحة المناورة هذه، على خلفية وضع قانوني مرتبك وتوترات جيوسياسية ملحوظة، سببًا رئيسيًا في جذور الأزمة الحالية في شرق البحر الأبيض المتوسط.

2. خصوصيات وعموميات الأزمة الحالية

الأزمة الحالية هي امتداد لأزمة عام 2018، والتي تنبع في حد ذاتها من سلسلة أزمات صغيرة متفرقة ولكنها متسلسلة. في عام 2002، اعترضت سفينة تابعة للبحرية الوطنية التركية سفينة استكشاف نرويجية، بتكليف من قبرص، للتنقيب في المياه الإقليمية القبرصية التي تطالب بها أنقرة. في عام 2007، وضعت قبرص خطتها للكتل الاستكشافية، والتي أطلقت من أجلها دعوة لتقديم عطاءات؛ تؤكد تركيا، التي لم توقع على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، أن إحدى الكتل التي حددتها قبرص تنتمي إليها، وعلى هذا النحو، لا يحق لنيقوسيا طرحها في المزاد. من عام 2008 إلى عام 2014، استمر التصعيد ويشمل عددًا متزايدًا من السفن الحربية التابعة للبحرية التركية والتي، كما في عام 2014 على سبيل المثال، سترافق سفن الاستكشاف التركية في المياه القبرصية التي تطالب بها أنقرة.

انطلقت أزمة 2018 بإعلان صادر عن وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو، الذي أعلن في 6 فبراير عن نية الحكومة التركية الشروع في استكشافات بحرية جديدة في المياه اليونانية، وقبل كل شيء، المياه القبرصية. يزداد التوتر بشكل حاد عندما منعت سفينة تركية، في 9 فبراير، سفينة حفر تابعة لشركة ENI من استكشاف إحدى الكتل الاستكشافية التي فازت بها الشركة الإيطالية المذكورة أعلاه، على أساس أن هذه الكتلة تنتمي إلى شمال قبرص. ستستمر المعارك الدبلوماسية والأمنية لمعظم ما تبقى من عام 2018، على سبيل المثال، دعا زعيم حزب IYI التركي المعارض، Meral Aksener ، إلى غزو جديد لقبرص. ينتهي الوضع بالهدوء، في حد ذاته أكثر من أي حل حقيقي للمشاكل.

في 16 يناير 2019، من أجل مواجهة تركيا، قررت الحكومات القبرصية والمصرية واليونانية والإسرائيلية والإيطالية والأردنية والفلسطينية، إقامة "منتدى غاز شرق المتوسط" (EMFG) للإشراف على الحوار والتعاون، حول سوق غاز واعد في المنطقة. استثنى الاتفاق تركيا فعليًا ، على الرغم من أن السلطات اليونانية قالت إن أي أعضاء جدد مرحب بهم بشرط احترامهم لميثاق EMFG.

اجتمع فريق EMFG مرة أخرى في يوليو 2019 ، هذه المرة بما في ذلك الولايات المتحدة، بينما أكد الاتحاد الأوروبي في نفس الوقت دعمه لليونان وقبرص ضد تركيا وأدان الإجراءات التركية في شرق البحر المتوسط .

رداً على هذه المبادرات وهذا التحالف "المعادي لتركيا" ، وقعت تركيا اتفاقية في نوفمبر 2019 مع حكومة الوفاق الوطني في ليبيا، كجزء من تحالف تركي وحكومة الوفاق الوطني المتنامي. كان بمثابة الدعم العسكري الذي قدمته أنقرة لصالح حكومة طرابلس ضد حكومة طبرق والرمز المشير حفتر. بشكل أو بآخر الحدود البحرية بين ليبيا وتركيا، على أساس المياه الإقليمية التي يطالب بها البلدان حاليًا ولكن رسميًا تحت الولاية القضائية لليونان في خاص. يهدف إنشاء هذه الحدود البحرية المشتركة، في نهاية المطاف، إلى تعزيز استغلال الموارد البحرية في المنطقة وتسهيل التجارة بين البلدين.

تم إدانة هذه الاتفاقية بشدة من قبل أعضاء EMFG والاتحاد الأوروبي ، ولا يبدو، في الوقت الحالي، أنه قد تم تجسيدها بأي شكل من الأشكال - من الناحية الاقتصادية على الأقل، حيث تتضمن المعاهدة أيضًا جانبًا عسكريًا.

استجابة لهذا الاتفاق التركي الليبي، وافقت اليونان وقبرص وإسرائيل في 2 يناير 2020 على إنشاء "خط أنابيب شرق المتوسط" ، وهو مشروع قيد الدراسة منذ عام 2013 تحت رعاية المفوضية الأوروبية ويهدف إلى إنشاء خط أنابيب هيدروكربوني. خدمة الاتحاد الأوروبي مباشرة عبر إيطاليا من إسرائيل وقبرص واليونان ، دون الاعتماد على تركيا أو شمال قبرص أو ليبيا. يجب أن يربط خط الأنابيب هذا بشكل خاص بئري ليفياثان وأفروديت ، وهما أكبر رواسب في الاراضي وقبرص على التوالي.

بدأت تركيا، التي قررت تجاهلها، استكشافاتها الأولى في المياه الإقليمية القبرصية بإرسال سفينة الحفر Yavyz إلى هناك في 19 يناير 2020. في اليوم التالي ، أعلنت الجريدة الرسمية للرئاسة التركية عن خطتها لإجراء خمس عمليات تنقيب بحرية في "مياه جمهورية شمال قبرص التركية" ، أي في المياه الإقليمية الخاضعة رسميًا لسيطرة قبرص.

خلال اجتماع في باريس بين رئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميتسوتاكيس والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في 27 يناير 2020، أكد الأخير لليونان دعمه للإرسال المرتقب لسفن البحرية الفرنسية إلى شرق البحر المتوسط والتي سيكون لها دور "ضامن للسلام". مع تصاعد التوترات بين اليونان وتركيا، طالبت الأخيرة أثينا بنزع سلاح ستة عشر جزيرة في بحر إيجة في 26 يناير 2020 ، أعلن وزير الدفاع اليوناني نيكوس باناجيوتوبولوس أن القوات المسلحة اليونانية "فحصت جميع السيناريوهات ، بما في ذلك سيناريوهات المشاركة العسكرية ". في حين أن احتمالية نشوب نزاع مسلح حقيقي بين تركيا واليونان و / أو قبرص لا تزال منخفضة للغاية، فإن الأزمة تأخذ منحى في الوقت الحالي مما يزيد من عزلة تركيا على الساحة الدولية ، دبلوماسياً وتاريخياً.

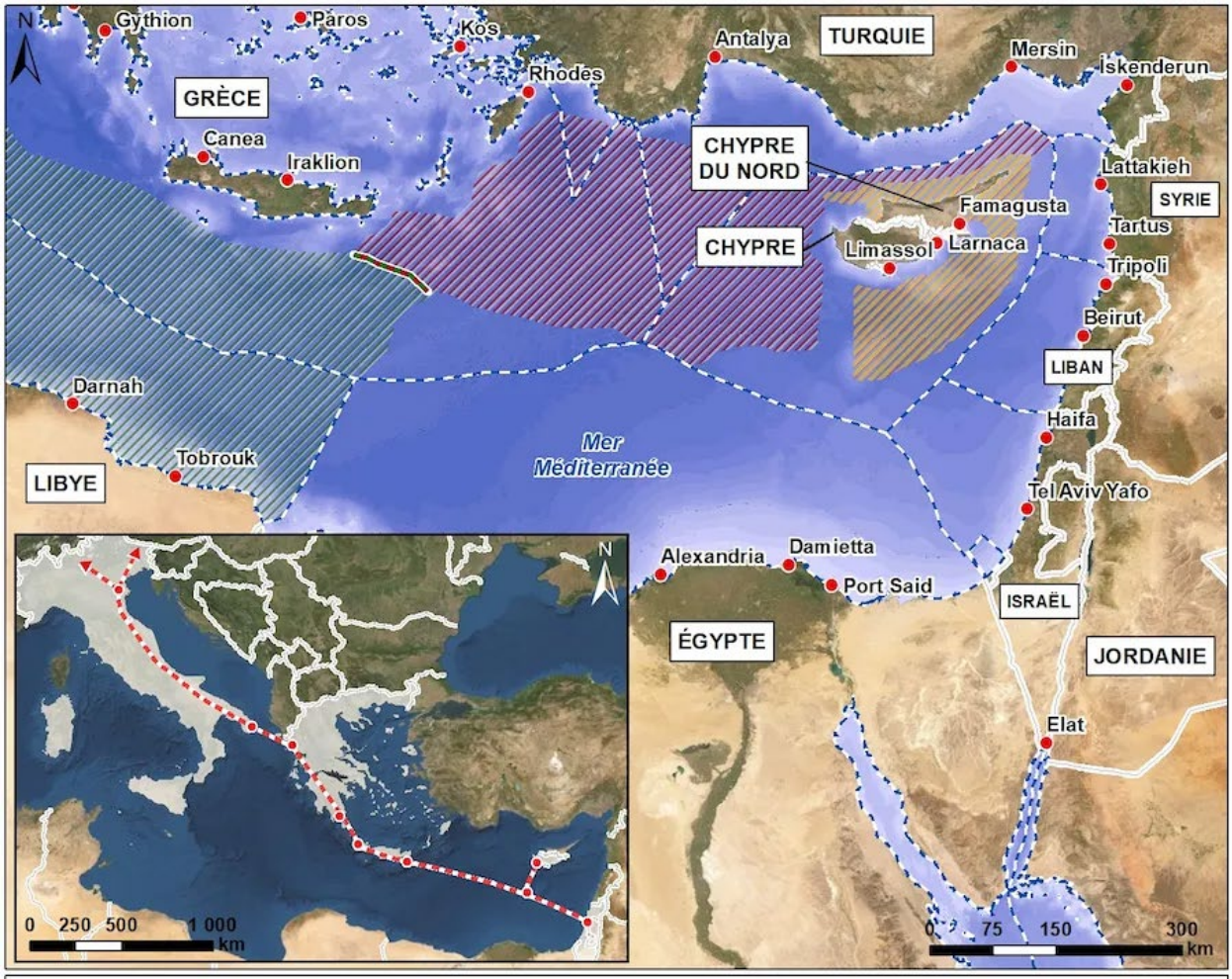

MANŒUVRES GÉOPOLITIQUES EN MÉDITERRANÉE ORIENTALE

Les clés du Moyen-Orient

- Port d'intérêt
- Projet de *East-Med Pipeline*
- Frontière maritime proclamée par la Turquie et la Libye
- Limite de ZEE

ZEE revendiquée...

- ... par la Libye
- ... par la Turquie
- ... par Chypre du Nord

Edition : *22/01/2020*
Réalisation : *Emile BOUVIER*